

## خطاب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في إحدى

### قاعات مجلس النواب البريطاني\*

1930

إننا نشكر الفرصة التي أتاحت لنا الاجتماع بحضراتكم تحت هذا السقف من المجلس النيابي البريطاني، المشهور في العالم بأنه يضم أنبل طبقة من الشعب البريطاني والمعروف بنزعه إلى العدل.

وإني لسعيد بأن أنتهز هذه الفرصة لأبلغكم أن الأمة العربية في فلسطين قد ابتليت بنتيجة هذه الحرب بمصيبة لم تصب بمثلها أية أمة أخرى في العالم على ما نعلم، فهي مهددة باضمحلال كيانها القومي، وإقامة شعب آخر على أنقاضها. وهي منذ اثنتي عشرة سنة تعاني أشد الآلام، من جراء هذه السياسة الغاشمة التي هي بحقيقتها العملية سياسة إبادة شعب لإسكان شعب آخر محله بالتدريج. هذه السياسة التي لم يعرف لها التاريخ مثيلاً، ولا سيما تاريخ بريطانيا.

إن الشعب العربي حين اشتعال الحرب العامة، كان شريكاً للشعب التركي في المملكة العثمانية، في جميع نواحي الحكم، في مجلس النواب بحسب النسبة العددية، وفي الوزارة والإدارة والجيش وسائر دوائر الدولة. ولكن الشعب العربي بصفته شعباً ذا تاريخ مجيد، كان يرمي إلى تأسيس كيان قومي مستقل. ففي أوائل الحرب جرت مفاوضات بين ممثلي الحكومة البريطانية وممثل العرب حينئذ الملك حسين، وكانت النتيجة أن قطعت بريطانيا عهداً سنة 1915 باستقلال المملكة العربية التي من ضمنها فلسطين. وقد أكدت الحكومة البريطانية عهداً هذه مرة ثانية في كتاب من وزارة الخارجية إلى الملك حسين في 8 فبراير سنة 1918، وكان وزير الخارجية حينئذ اللورد بلفور نفسه، ويصح لنا أن نعد هذا تصريحاً آخر من بلفور للعرب، ثم أكدته مرة ثالثة بواسطة اللورد اللنبي سنة 1918 أيضاً.

---

\*المصدر: "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 - 1939)" سلسلة الوثائق العامة -1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 168 - 170.

وبناء على هذه العهود انحاز العرب إلى جانب الحلفاء وخاض ألوف من أهالي فلسطين غمرة الحرب. وقد كان لانحياز العرب هذا إلى جانب الحلفاء من الفوائد ما ذكره واعترف به اللورد اللنبي وغيره من المطلعين.

وحيثما دخل الجيش البريطاني فلسطين استقبل استقبال الحليف للحليف، إلا أنه لم يمض بضعة أيام حتى سمعنا بتصريح بلفور لليهود، فانقض علينا انقضا الصاعقة، ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم ونحن نعاني أشد الآلام من خيبة الآمال ومن السياسة الغاشمة التي تنفذ في بلادنا رغم إرادتنا.

تلك السياسة التي حرمتنا من أي نوع من أنواع الاستقلال، فأخذت منا الضرائب الباهظة بدون تمثيل، ووضعت القوانين بدون استشارتنا، فنحن الذين لم نكن نرضى إلا بالاشتراك مع الأتراك في الحكم، وكان لنا كل ما ذكرت من الاشتراك معهم، نحن الذين لم نكن لنرضى بكل ذلك فحاربنا في صفوف الحلفاء، وحصلنا على العهود المكررة لإنشاء كيان مستقل لنا، نحرم الآن من كل شيء في بلادنا بتطبيق السياسة الصهيونية الحاضرة.

فهذه السياسة بمجموعها هي التي كانت السبب الحقيقي في إثارة الفتنة الأخيرة المؤسفة وإهراق الدماء في البلاد المقدسة التي كان ينبغي أن تكون مركز السلام، وقد اطلعتم على التقرير الذي أصدرته لجنة التحقيق عن هذه الفتنة ونحن لا نرتاب أن اللجنة نظرت في التحقيقات بتعمق ونزاهة جديرين بالاحترام والثناء، رغم مخالفتنا لها في عدة نقاط.

وإني أؤكد بهذه المناسبة أن كل ما قام به المجلس الإسلامي الأعلى الذي تحمل مسؤولية أعماله بكل ارتياح، في جميع ما يتعلق بالبراق الشريف، لم يكن له فيه أي قصد سوى القيام بالواجب من المحافظة المحضة على حقوقنا والدفاع عن مقدساتنا بروح الاعتدال، وإذا كان في هذا ما يستحق اللوم فإني أعد مثل هذا اللوم من دواعي الفخر.

وفي الختام فإن بلادنا أوفدتنا لنطلب من الشعب البريطاني وحكومته إجراء العدل وتنفيذ العهود المقطوعة للعرب، والتي لا يجوز أن تعد كقصاصة من الورق، وإن مطالبنا في غاية الاعتدال كما عرفتموها، وفيها المساواة للجميع من عرب ويهود، وبذلك تنعم بالسلام والطمأنينة البلاد المقدسة التي يهتم بأمرها جميع العالم العربي والعالم الإسلامي، اللذين ينتظران من بريطانيا أن

تراعي عواطفهما وهي لها من رعاياهما أكثر من مائة مليون، وبذلك تحفظ سمعتها في الشرق وهيبتها، وتعمل بالقاعدة الصحيحة وهي "العدل أساس الملك".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbrt@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents>